الديار

لبنانية - سياسية - مُستقلة الحقيقة في كل دار

٢٠٠٠ ل.ل. | 2000 L.L.

السنة الواحدة والثلاثون - العدد ١٠٨٣٩ – الخميس ٤ تموز ٢٠١٩ | Jeudi 4 Juillet 2019 | 31 eme annee -N" 10839 | www.addiyaronline.com | ١٦ صفحة

«كوبا أميركا» ٢٠١٩ في كرة القدم: البرازيل الى المباراة النهائية على حساب الأرجنتين (٢-٠)

ص ٩

مواجهات ساخنة في الدور الثاني لأمم افريقيا

ص ٩

ضربة قاضية لمسرحية الموازنة قام بها صندوق النقد الدولي في تقريره الحقيقة المرّة... لا مهرب من زيادة الضرائب والرسوم في موازنة ٢٠١٩ صندوق النقد لمصرف لبنان... إنسحب من سوق سندات الخزينة اللبنانية

بروفسور جاسم عجاقة

وَقَعُ تقرير صندوق النقد الدولي هو الأخطر بين كل التقارير التي صدرت حتى الساعة عن الإقتصاد اللبناني وماليته العامّة. فالصندوق الذي يحمل شعار مساعدة الدول، يقف إلى جانب كلّ دول العالم ويُقرضها الأموال ويُصدر تقارير سنوية عن إقتصاداتها وماليتها العامّة. إذًا لا يُمكن إعتبار أن هناك خلفيات من أي نوع كانت خلف هذا التقرير ويتوجّب على الحكومة قراءته بتمعّن لأنه يُشكّل إستشارة مجّانية من مؤسسة لها خبرة طويلة ومُتنوّعة ودعمت حتى الساعة العديد من الدوّل. النقاط التي يُعالجها التقرير هي نقاط لها علاقة بملاءة الدوّلة والإصلاحات الواجب القيام بها. وبحسب هذا التقرير هناك إمكانية للقيام بإصلاحات أساسية لإعادة توازن فقده الإقتصاد اللبناني منذ فترة طويلة وذلك على الرغم من الواقع الحالي السيئ الذي يُخيم على سماء لبنان من عجز توأم (عجز موازنة وعجز الميزان الجاري)، دين عام مُرتفع (١٥٨٪ من الناتج المحلّي الإجمالي)، ونمو إقتصادي ضعيف (يوازي الصفر). ولكن الأهمّ يبقى حديث التقرير عن الإجراءات الضريبية والإصلاحات الهيكلية (خصوصًا الكهرباء) وذلك بهدف تحسين مناخ الأعمال وبالتالي تأمين نمو مُستدام.

الخلاصة الأساسية للتقرير أن ما قامت به الحكومة ولجنة المال والموازنة هو خطوة على الطريق الصحيح، إلا أنها تبقى غير كافية. من هنا يقترح التقرير العمل على ثلاثة محاور: موازنة ذات مصداقية، إصلاحات هيكلية، إجراءات لدعم صمود القطاع المصرفي.

إلا أنه وكما يقول المثال «الحصاد في جهة والحَصّاد في جهة أخرى»، فأحداث الجبل اَلتي كانت لتوقد حرباً أهلية من جديد، ما زالت تداعياتها على الإقتصاد مُستمرّة وخصوصًا القطاع السياحي ليُثبت أهل السياسة ما يتخوّف منه الخليجيون وبالتالي إعطائهم العذر بعدم القدوم إلى لبنان. والغريب في الأمر أن لبنان وفي كل بداية موسم صيف، يقع رهينة أزمة أو حدث يضرب الموسم السياحي كأن هناك إرادة ما لإبقاء لبنان في حاله.

■ مشروع موازنة غير كافٍ ■

الإجراءات التقشفية التي قامت بها الحكومة ومن بعدها لجنة المال والموازنة، هي إجراءات ضعيفة بدليل أنها لم تُقنعّ أيًا من الهيئات الدوّلية (وكالات التصنيف، صندوق النقد

(تتمة المانشيت ص ١٦)

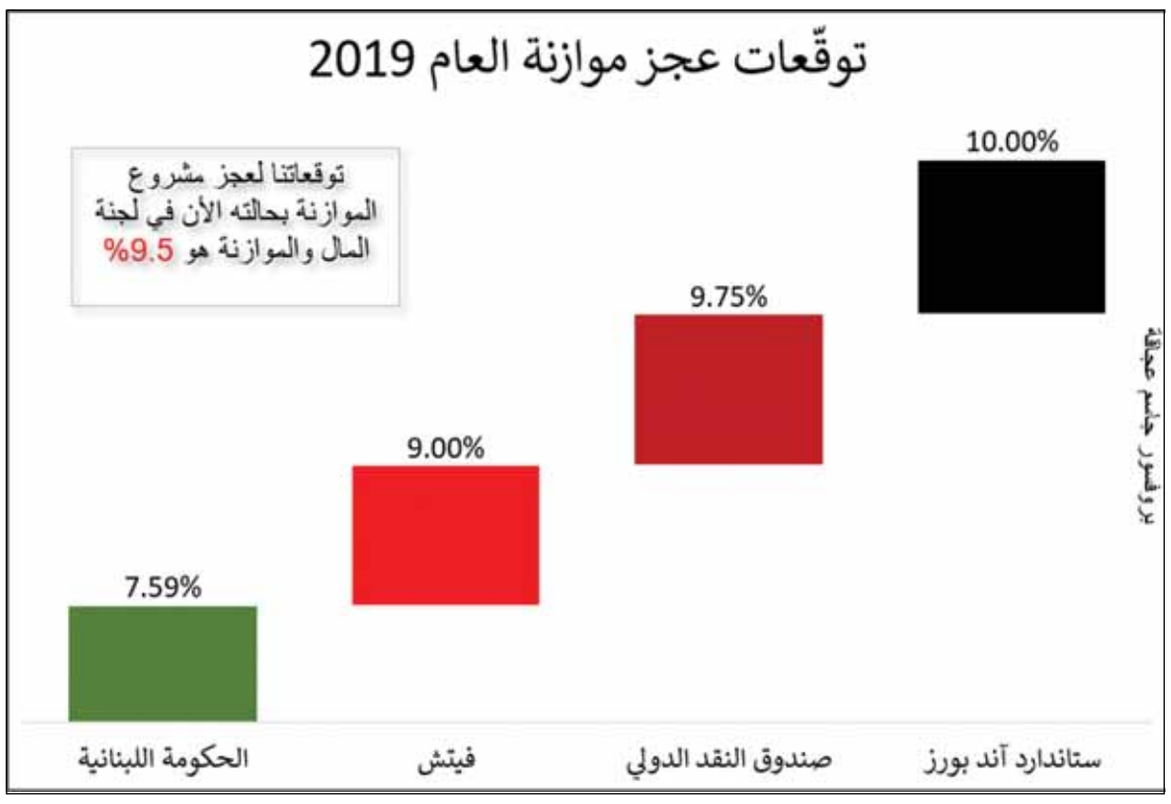

بري جمع الحريري وجنبلاط لرأب الصدع اللواء ابراهيم «دفن فتنة الجبل» والحكومة تعاود اجتماعاتها عشرات الحواجز في عاليه ويوم أمني في طرابلس والضاحية

رضوان الذيب

نجح المدير العام للامن العام اللواء عباس ابراهيم في «دفن فتنة الجبل» «بالحكمة» التي يستند اليها ابناء الطائفة الدرزية، وجنّب هذه الطائفة الاساسية في تاريخ لبنان الدماء والدموع والاحقاد، ولذلك قوبلت جهوده بارتياح لبناني عام وشامل وخصوصاً من أبناء الطائفة الدرزية الذين شهدوا للواء ابراهيم حكمته عندما كان مساعداً لمدير المخابرات في الجيش اللبناني «بفكفكة» الغام ٧ أيار ٢٠٠٨، واجراء المصالحات بتوافق الجميع. ومنذ ذلك الوقت نسج اللواء ابراهيم علاقات مع كبار المرجعيات الدينية في الطائفة الدرزية ولم ينقطع التواصل حيث اللواء موضع ثقة واحترام واحياناً «مشكى ضيم الجميع».

هذه الثقة من كل الأطراف الدرزية، سهّلت من مهمة اللواء ابراهيم التي ارتكزت اولاً على تسليم المطلوبين المشاركين في

(تتمة المانشيت المحلية ص ١٦)

بري مستقبلا الحريري وجنبلاط

عدوان: الوزراء عطلوا الهيئات الناظمة لإلغاء الرقابة

ص ٢

عشرات القتلى والجرحى بهجوم على مركز المهاجرين في ليبيا

آثار القصف

دعت البعثة الأممية في ليبيا، إلى محاسبة منفذي الغارة الجوية التي خلفت عشرات القتلى في معسكر للمهاجرين شرقي العاصمة طرابلس، واصفة إياها بأنها ترقى لمستوى جريمة حرب.

وقالت البعثة الأممية في بيان لها، إنها «تدين بأشد عبارات الشجب والإدانة القصف الجوي الغادر ضد مأوى المهاجرين في تاجوراء، الذي أودى بحياة أكثر من ٤٤ شخصا وإصابة ما يزيد عن ١٣٠ آخرين بجروح بالغة»، مشيرة إلى أن «هذه هي المرة الثانية التي يتم فيها الاعتداء بالقصف على مركز الإيواء الذي يحتجز فيه قرابة ٦٠٠ مهاجر».

ونقل البيان عن المبعوث الأممي، غسان سلامة، قوله إن «هذا القصف يرقى بوضوح إلى مستوى جريمة حرب»، داعيا «المجتمع الدولي لإدانة هذه الجريمة، وإلى تطبيق العقوبات الملائمة على من أمر ونفذ وسلّح هذه العملية».

وقالت البعثة الأممية إنها «تتابع باهتمام شديد التقارير المتعلقة بإدعاءات القتل خارج القانون في مختلف الأماكن بما فيها ما حدث مؤخرا في غريان، وغيرها من الوقائع المماثلة التي حدثت في ضواحي طرابلس». وتؤكد البعثة

(التتمة ص ١٥)

بلدية لبعا

رئيس وأعضاء مجلس بلدية لبعا ومختارها يتشرّفون بدعوتكم لمشاركتهم حفل إطلاق ليالي صيف لبعا ٢٠١٩ ومشاريع البلدية التنمويّة بمباركة أبويّة من راعي أبرشيّة صيدا ودير القمر للموارنة سيادة المطران مارون العمار السامي الإحترام

السبت ٦ تموز ٢٠١٩ في تمام الساعة ٦,٣٠ مساء عند مدخل لبعا لمباركة قوس السّلام

مواكبة صاحب السيادة لتفقّد مبنى البلدية عند الساعة ٧,٠٠ مساءً

لقاء جامع في ساحة الكنيسة الساعة ٧,٣٠ مساءً لمتابعة العرض السمعي / البصري لإنجازات ومشاريع البلدية التنمويّة

كلمة سيادة المطران مارون العمار الإحترام في تمام الساعة ٨,٣٠ مساءً

روحاني: سنزيد من تخصيب اليورانيوم بدءاً من الأحد فرنسا: إيران لن تربح شيئاً في حال خرجت من الاتفاق

حذر الرئيس الإيراني حسن روحاني، من أن بلاده ستزيد نسبة تخصيب اليورانيوم «بالقدر» التي تريده اعتبارا من الأحد ٧ تموز الجاري، إذا لم تنفذ الدول الأوروبية الشريكة في الاتفاق النووي التزاماتها.

وتأتي تصريحات روحاني، في وقت لا تزال فيه التوترات متصاعدة بين إيران والولايات المتحدة، بسبب الاتفاق النووي الذي انسحبت واشنطن منه قبل أكثر من عام

وقال روحاني، في اجتماع لحكومته بطهران، إن بلاده ستزيد من نسبة تخصيب اليورانيوم «بالكمية التي نريدها والكمية التي نراها مطلوبة، سنتجاوز حد ٣,٦٧٪»، وهو الحد المسموح به بموجب الاتفاق النووي.

وفي حال تخطت إيران حد الـ ٣,٦٧٪، فإنها بذلك تكون تجاوزت الحد المسموح به بموجب الاتفاق.

(تتمة الخبر الايراني ص ١٥)

عرض عسكري للحرس الثوري

نواب فرنسيون يخططون لزيارة دمشق ولقاء الأسد ص ١١

بوتين دعا ترامب وماكرون وميركل وشي جين بينغ لحضور عيد النصر ص ١١

واشنطن تعلن عن الخطوات التالية «لصفقة القرن» ص ١١

بوتين: الشراكة الروسية مع أنقرة على مستوى استراتيجي ص ١١

عبد المهدي يكشف تفاصيل الاتصال مع الملك السعودي حول أسعار النفط؟ ص ١١

ضربة قاضية لمسرحية الموازنة قام بها صندوق النقد الدولي في تقريره الحقيقة المرّة... لا مهرب من زيادة الضرائب والرسوم في موازنة ٢٠١٩ صندوق النقد لمصرف لبنان... إنسحب من سوق سندات الخزينة اللبنانية

(تتمة المانشيت)

الدوّلي، والبنك الدوّلي) التي أعطّت نسب عجز أعلى مما توقّعته الحكومة اللبنانية. والأصعب في الأمر أن لجنة المال والموازنة التي قامّت بتخفيضات فعليّة على المشروع من ناحية لجم الهدر، إلا أنها في نفس الوقت علّقت (أو ألغت) عددًا من البنود التي لها وقع كبير على العجز مثل رسم الـ ٢٪ على الإستيراد. ناهيك أن تقرير موديز (الأسبوع الماضي) وتقرير صندوق النقد الدولي (البارحة) أطاحا بقرض الـ ١١ ألف مليار ليرة (بفائدة ١٪) التي كانت الطبقة السياسية تتجهّ إلى تحمليه إلى مصرف لبنان.

المشروع الذي أوشكت على إنهائه لجنة المال والموازنة، لم يُراعي المحاور الثلاثة التي شدّد عليها تقرير صندوق النقد الدوّلي. لا بل على العكس بعض الإجراءات ذهبت بعكس توصيات الصندوق:

أولا– موازنة ذات مصداقية: الموازنة لا تحوي أي خطّة تسمح بتحقيق فائض أوّلي أعلى من قيمة خدمة الدين العام مما يسمحّ بتخفيض نسبة هذا الأخير إلى الناتجّ المحلّي الإجمالي. الجدير ذكره أن السيطرة على مالية الدوّلة لا تمرّ فقط عبر عجز الموازنة بل لها بعد إقتصادي يُمكن إختصاره بالمعادلة التالية:

الإصدارات (سندات خزينة) + ضرائب = خدمة الدين العام + الإنفاق العام.

وهذه المُعادلة تُظهر أن تردّي المالية العامّة في لبنان يعود إلى سببين: الأول سياسة الإستدانة في الأعوام الماضية والوضع الإقتصادي المتآكل مما يخلق فجّوة بين سعر الفائدة والنموّ الحقيقي.

للأسف مناقشات الحكومة ولجنة المال والموازنة فيما يخصّ مشروع الموازنة بعيدّة عن هذه الحسابات حيث تمّ حصر الموضوع بتخفيض العجز من دون أخذ أبعاد التوازن المالي (أي الدين العام والنمو الإقتصادي).

ثانيًا – إصلاحات هيكلية: عمليًا، الإصلاحات التي تمّ إقرارها في مشروع موازنة العام ٢٠١٩ هي إصلاحات إدارية فقط إضافة إلى أنها غير كافية. وما طالب به صندوق النقد الدوّلي هو إصلاحات هيكلية تهدف إلى تحفيز النمو الإقتصادي والتنافسية مع الخارج بالإضافة إلى تحسين إدارة الدوّلة وإصلاح قطاع الكهرباء (المُشكّلة الأكبر للمالية العامّة) مع بعض مُقترحات من خطّة ماكينزي الإقتصادية. وبالنظرّ إلى مشروع الموازنة نرى أنه حتى الساعّة لا يوجد تقريبًا أية إجراءات تحفيزية للنمو الإقتصادي (أقلّه تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص)، أضف إلى ذلك أن الشركات لم يتمّ تخصيصها بأيّة إجراءات تُشجّعها على الإستثمار (اللهم إلا الإعفاءات من الغرامات على التهرّب الضريبي). وبالتالي تكتسب هذه الموازنة صفة الموازنة الحسابية بإمتياز.

ثالثًا – إجراءات لدعم صمود القطاع المصرفي: لا يُمكن إنكار أهمية القطاع المصرفي في لبنان ودوره في تمويل الدوّلة والقطاع الخاص إذ من المعروف أن لبنان هو من الإقتصادات التي تعتمد على التمويل من المصارف (Banking Based Economies). وبدل دعم هذا القطاع وبالتحديد مصرف لبنان الذي يُشكّل العامود الرئيسي للدوّلة اللبنانية، أخذت الطبقة السياسية إجراءً ينصّ على تحميله جزءًا من عجز الموازنة عبر قرض بقيمة ١١ ألف مليار ليرة لبنانية بفائدة ١٪ مما أثار «غضب» صندوق النقد الدوّلي الذي قال في البند ٢٦ من تقريره: «يجب على مصرف لبنان الانسحاب من العمليات التي لها علاقة بالموازنة ومالية الدوّلة وتدعيم موازنته الخاصة. كما يجب على مصرف لبنان الانسحاب من سوق سندات الخزينة وترك السوق يُحدّد الفائدة على هذه السندات». وإنتقدّ التقرير بشدّة إقتراح الحكومة إقراضها ١١ ألف مليار ليرة لبنانية بفائدة ١٪ عبر قوله «إن شراء سندات بفائدة مُنخفضة له تداعيات سلبية على موازنة المصرف المركزي ويُقلّل من مصداقيته». وأضاف التقرير أنه لا يجب إلزام المصارف بشراء سندات خزينة بفائدة منخفضة واضعًا هذا الإجراء بمثابة التخلّي عن الإقتصاد الحرّ.

في الواقع نسفّ التقرير إقتراح القرض بفائدة ١٪ من أساسه بعدما كانت موديز الأسبوع الماضي قد وصفته بإجراء قد يُعتبر تخلّفاً عن السداد.

■ الضرائب أصبحت إلزامية ■

إذًا في ظل سقوط إقتراح القرض بـ ١١ ألف مليار ليرة بفائدة ١٪ والذي كان ليُحمّل مصرف لبنان ما قيمته ٩١٢ مليون دولار أميركي، وفي ظل سقوط رسم الـ ٢٪ على الإستيراد والذي كان سيؤمّن ما بين ٢٠٠ إلى ٤٠٠ مليون دولار أميركي، وفي ظلّ التوجّه إلى إسقاط البنود المُتعلّقة بالعسكريين، من المتوقّع أن يرتفع العجز في مشروع موازنة العام ٢٠١٩ بعد مناقشته وإقراره في لجنة المال والموازنة إلى ٩,٥٪!

هذا الإرتفاع في العجز نسبة إلى ما أعلنته الحكومة في مشروعها (أي ٧,٥٩٪)، يُشكّل ضربة لمصداقية الدوّلة اللبنانية ولكن أيضًا سيكون له تداعيات مالية وإقتصادية وحتى نقدية:

أولاً– التداعيات المالية تتمثّل بخفض تصنيف لبنان الإئتماني مما يعني زيادة كلفة الدين العام وبالتالي إرتفاع العجز العام المُقبل ليدخل لبنان مرحلة الإنهيار!

ثانيًا– التداعيات الإقتصادية تتمثّل بغياب شهية المُستثمرين في دوّلة تواجه حكومتها مُشكلة في ماليتها وخصوصًا بعض المُقرضين في مؤتمر سيدر عن إقراض الدوّلة اللبنانية بحكم أنها لم تحترم تعهداتها إضافة إلى التشكيك في الأرقام التي تُعطيها (الإختلاف بالتوقعات بين المُجتمع الدولي والدولة اللبنانية). وهذا ما قاله التقرير مرسلاً بذلك رسالة واضحة إلى الدوّلة اللبنانية أن أرقامكم غير صحيحة.

ثالثًا– التداعيات النقدية وتتمثّل بزيادة الضغط على الليرة اللبنانية وبالتالي زيادة الضغط على إحتياطات مصرف لبنان من العملات الأجنبية وهذا الأمر سيؤدّي حكمًا إلى إرتفاع الفوائد مما يعني ضربة قاضية للإستثمارات.

إذًا ومما تقدّم نرى أن هناك حليّن لا ثالث لهما:

الأول– محاربة الفساد من منابعه وخصوصًا كل ما يتعلّق بالأملاك البحرية والنهرية وسكك الحديد (أكثر من ٣ مليار دولار أميركي سنويًا)، محاربة التهريب الجمّركي من المرافئ والمطار والحدود الشرقية (أكثر من ١,٥ مليار دولار أميركي سنويًا)، محاربة التهرّب الضريبي خصوصًا الضريبة على القيمة المضافة وشركات الأوفشور (أوراق بنما)، والتخمين العقاري... (أكثر من ملياري دولار أميركي سنويًا)، وإستعادة الأموال المنهوبة من المال العام (عشرات المليارات من الدولارات).

إلا أن قرار محاربة الفساد لن يكون سهلاً على السلطة السياسية لأنه سيؤدّي حتمًا إلى حرب أهلية بحكمّ أن كل فاسد يتمتّع بحماية طائفته وبالتالي لن تستطيع الحكومة ولا القوى السياسية الدخول في هذا المشروع.

الثاني– رفع الضرائب والرسوم وبالتحديد ما إقترحه صندوق النقد الدوّلي رفع الضريبة على القيمة المضافة بشكل يسمح بلجم العجز حيث أن كلّ ١٪ يؤمّن ٢٣٢ مليون دولار أميركي سنويًا (حسابيًا)، إضافة إلى رسم ٥٠٠٠ ليرة لبنانية على صفيحة البنزين مما يؤمّن ٣٣٢ مليون دولار أميركي سنويًا. وبفرضية فرض ضريبة على القيمة المضافة ١٥٪ ورسم ٥٠٠٠ ليرة لبنانية على صفيحة البنزين، ستتمكّن الخزينة من رفع إيراداتها (حسابيًا) بقيمة ١,٣ مليار دولار أميركي.

لكن هذا الإقتراح سيواجه بإحتجاجات شعبية ستقضي على الخطابات التي قادتها بعض القوى السياسية خلال الحمّلة الانتخابية في العام ٢٠١٨ (محاربة الفساد) وخلال مناقشة مشروع الموازنة (لا ضرائب ولا رسوم تطال ذوي الدخّل المحدود).

■ أحداث الجبل وتداعياتها ■

أثبتت أحداث الجبل الأحد الماضي أن الثبات الأمني في لبنان ما زال رهينة الإنقسام الداخلي (مذهبي وحزبي) ولكن أيضًا الإقليمي. وكادت هذه الأحداث تُشّعل حربًا أهلية لولا العناية الإلهية التي رأفت بلبنان. وما يجعل هذه الأحداث مؤلمة هو أنها تأتي في أول موسم الإصطياف وفي منطقة يقصدها السياح الخليجيون وبالتالي سيكون هناك، دون أدنى شك، تداعيات لهذه الأحداث على الحياة الإقتصادية وخصوصًا القطاع السياحي الذي كان موعودًا بموسم مُزدهر مع رفع المملكة العربية السعودية الحظر عن سفر رعاياها إلى لبنان. وأبعد من القطاع السياحي، كان لهذه الأحداث تداعيات سياسية كبيرة إذ ضربت الحكومة بالصميم مُظهرة هشاشة التضامن الحكومي. فجلسة مجلس الوزراء الثلاثاء الماضي تمّ رفعها بعد تعطيل وزراء تكتّل لبنان القوي لنصاب الجلّسة في إظهار لتوازن القوى السياسية. هذا المشهدّ زعزع الثبات السياسي الذي نعم به لبنان منذ تبوء العماد ميشال عون سدّة الرئاسة وبالتالي ضربت أحداث الجبلّ أهمّ عنصرين للثقة بالإقتصاد أي الثبات السياسي والثبات الأمني.

على طريق الديار

من لا يريد ان يفهم خطورة الوضع المالي والنقدي والموازنة في لبنان، عليه ان يفتح موقع صندوق النقد الدولي ويقرأ تقرير اكبر مؤسسة مالية في العالم وهي صندوق النقد الدولي الذي قال الامور كما هي وكما ورد في تقريره بشأن الوضع المالي والنقدي في لبنان، واخطر ما قاله بيان مصرف النقد الدولي هو قوله لمصرف لبنان انسحب من سندات الخزينة وبالتالي من مبلغ ال ١١ الف مليار ليرة لبنانية اي ما يوازي ٧,٣ مليار دولار وان لا يعطيها مصرف لبنان سندات خزينة للحكومة لان ذلك سيعرض كل وضع مصرف لبنان كضامن للسياسة المالية والنقدية ولسعر الليرة اللبنانية تجاه الدولار.

«الديار»

بري جمع الحريري وجنبلاط لرأب الصدع اللواء ابراهيم «دفن فتنة الجبل» والحكومة تعاود اجتماعاتها عشرات الحواجز في عاليه ويوم أمني في طرابلس والضاحية

(تتمة المانشيت المحلية)

هذه الحوادث، وتبريد الاجواء في القرى الجبلية بشكل لا يجعل اي فريق يشعر انه مظلوم، كما ان القوى السياسية الاساسية في الجبل دعمت حركة ابراهيم عبر تسليم ٣ مطلوبين من قبَل الاشتراكي، وجرت عملية التسليم في بيت الدين، كما قام الجيش اللبناني باعتقال اثنين من المتهمين في بلدة البساتين، وتم تحويل الموقوفين الخمسة الى شعبة المعلومات، بعد ان كلفها القضاء بالتحقيق في احداث قبرشمون.

علماً ان الشق السياسي في هذا الملف ومعالجته ليست ضمن عمل اللواء ابراهيم، وهو من مسؤولية الدولة، ولذلك فان لقاء اللواء ابراهيم مع رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط كان جيداً والتأكيد على الاحتكام للقضاء وما يعلنه. وفي المعلومات، انه سيتم تسليم بعض المطلوبين في الساعات القادمة ولا مشكلة في الامر مطلقاً، لان الاساس عودة الهدوء الى الجبل.

وفي هذا الاطار، اتخذ الجيش اللبناني اجراءات استثنائية في مناطق الجبل امس، عكست عند الاهالي موجة من الارتياح مخالفة للايام الماضية، رغم ان الحذر ما زال يخيم على القرى. وقد نفذ الجيش اللبناني بعض المداهمات، واقام حواجز ثابتة ومؤللة لأول مرة في منطقة الجبل بهذا الشكل، وانتشرت حواجزه في عاليه مدخل سوق الغرب، عيناب، قبرشمون، كفرمتى، البساتين، عرمون، مدخل الشويفات وكذلك في جرد عاليه والشوف. بالاضافة الى تسيير دوريات ضمت عشرات الملالات، وتم التدقيق في الهويات، وخضعت العديد من السيارات لتفتيش دقيق بحثاً عن الاسلحة، كما حلقت طائرات مروحية ليل امس الاول في منطقة الشحار الغربي وعلى علو منخفض.

■ خطوات اضافية للجيش تشمل طرابلس والضاحية ■

وفي اجراءات اخرى، لتعزيز الامن في كل المناطق اللبنانية، وتنفيذاً لقرار مجلس الدفاع الاعلى وتعزيزاً لهيبة الدولة بعد «النكسة» في الشحار الغربي، قام الجيش اللبناني بخطوات اضافية لا علاقة لها بأحداث الجبل في طرابلس، واقام حواجز ثابتة ومتنقلة في مختلف انحاء المدينة والميناء وأخضع المواطنين والسيارات لتفتيش دقيق، ولم يعرف ما اذا كانت هذه الخطوات مرتبطة بزيارة الوزير باسيل الى طرابلس الأحد المقبل؟

كذلك نفذ الجيش اللبناني مداهمات في الضاحية الجنوبية واجرى تفتيشاً دقيقاً لكل المداخل الى الضاحية، وتم توقيف بعض المطلوبين بحوادث جنائية، كما أقام حواجز ثابتة ومتنقلة.

■ الاتصالات السياسية ■

وحسب المعلومات، فان مجلس الوزراء سيستأنف اجتماعاته، وتمت ازالة كل المعوقات التي عطلت الجلسة الماضية. وسيدعو الرئيس الحريري الى جلسة قريباً، وعلم ان التيار الوطني الحر وقوى ٨ آذار، سيحضرون جلسة الحكومة المقبلة، وهم يرفضون اي تعطيل للحكومة وعملها. لكنهم سيتمسكون بمواقفهم حيال ما حصل في الشحار وتحديداً مع الوزير صالح الغريب واحالة القضية الى المجلس العدلي، خصوصاً ان قوى ٨ اذار تعتبر ان ما جرى مع الوزير الغريب محاولة اغتيال مخطط لها بعناية، وانها سلمت الاجهزة القضائية كل المعلومات والصور و«الفيديوهات» ولا يجوز التعامل مع القضية بخفة او الاكتفاء بالشق السياسي دون محاسبة المسؤولين عما جرى، وقال وزير النازحين صالح الغريب رداً على اتهام الاشتراكي بأنه اطلق النار: «صالح الغريب لا يطلق النار على الدروز ولا على اي شخص».

حواجز للجيش في الضاحية الجنوبية

■ اجتماع المجلس المذهبي الدرزي ■

وفي ظل هذه الاجواء، عقد المجلس المذهبي لطائفة الموحدين الدروز اجتماعاً برئاسة شيخ العقل نعيم حسن وحضور رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط والنواب وشخصيات وفاعليات، علماً ان النائب طلال ارسلان هو عضو في المجلس المذهبي لكنه لا يعترف بشرعيته ويعتبره من لون واحد ولم يحضر اي اجتماع للمجلس المذهبي.

وعلم ان النائب جنبلاط ركز على الهدوء في الجبل ووأد الفتنة ومعالجة الملف بالاستناد الى القضاء، وتقدم بالتعزية من أهل المرحومين رامي سلمان وسامر ابو فراج والشفاء للجرحى، محمّلاً ما حصل للوزير باسيل وخطابه التحريضي.

وأكد المجلس على وحدة الطائفة وتنفيس الاحتقان، واستغرب تغييب الدروز عن المجلس الاعلى للدفاع.

بدوره، اكد جنبلاط على المواجهة بهدوء وانفتاح والتأكيد على الحوار مع جميع الفرقاء من اجل تثبيت السلم الاهلي والمصالحة والامن، وهنأ الجيش على دوره واذا كان ثمة من شخص مطلوب للعدالة فنحن تحت سقف القانون والعدالة، لكننا نلفت احياناً الى ان طريقة المداهمة غير لائقة بحق مجتمعنا. واعلن انه ينتظر القضاء وسأل: لماذا لا يذهب وحده الوزير باسيل من دون الخطاب الاستفزازي وهذه المواكبات الامنية الهائلة من الجيش والوحدات الخاصة؟ ولماذا نبش القبور من الكحالة الى سوق الغرب؟ وختم بالتأكيد ان للجبل ابواباً عديدة، توجد بوابة خلدة التي احترمها بالرغم من كل شتائمه لي، وليته فقط احترم اسم ومقام آل ارسلان، وكذلك هناك وئام وهاب وصالح الغريب ويوجد الكثير من الابواب، لكن ثمة ابواب صحيحة وطرق مقبولة وموضوعية.

■ ارسلان وبو صعب ■

وبدوره اكد رئيس الحزب الديموقراطي اللبناني طلال ارسلان على تقديره واحترامه لمؤسسة الجيش بعد اجتماعه بوزير الدفاع الياس بو صعب وقال: «نعتبر انفسنا بالاذن من معالي الوزير «ام الصبي»، في هذه المؤسسة، فقد ورثناها بالدم وبالمحبة، وقد ربينا على احترام و محبة الجيش، واذا كان حصل بعض الامور التي اعتبرها عابرة، ولدي ثقة بمعالي الوزير بو صعب انه قادر ان تعالَج الامور وان توضح، خصوصا انه لا يوجد لدينا اي كيدية او غيرها، واننا نعتبر ان ضرب المؤسسة العسكرية هو ضرب لهيبة البلد، وضرب هيبتنا جميعا، وعندما يخطئ اي ضابط او اي عسكري، فهذا لا يعني المؤسسة كمؤسسة، ونحن لم نوجه في حياتنا اصبع الاتهام للمؤسسة العسكرية، لاننا نعتبرها مؤسستنا».

وتابع: «لقد كانت مناسبة تشاورنا فيها مع معالي الوزير بو صعب في الموضوع الامني والكمين المحكم لاغتيال وزير في الحكومة اللبنانية، ووضعت وزير الدفاع في الكثير من التفاصيل وزودته بفيديوهات ومعلومات دقيقة عما جرى، ولن ادخل الآن بالتفاصيل، ونحن في النهاية مع هذه المؤسسة ان تقوم بدورها، والقضاء يقوم بدوره والاهم من الاثنين، ان يحترم السياسيون في البلد، قرارات مجلس الدفاع الاعلى، وعلى الحكومة اللبنانية برئاسة رئيس الحكومة سعد الحريري، الذي اقول له انه يجب ان يكون هناك «شعرة دائما بين العدل والقضاء وبين السياسة»، وكما يؤكد دائما فخامة الرئيس ميشال عون على هذا الموضوع، لا يجوز لا من قريب ولا من بعيد ان يستغل ما حصل لتدوير زوايا في السياسة، او «لتغلاية سعر» اي كان في السياسة». وقال: الامن بالتراضي غير مقبول.

■ مغادرة عائلات مسيحية ■

وبالنتيجة تجاوز الجبل قطوعاً كبيراً واحتكم الحزب التقدمي الاشتراكي والحزب الديموقراطي اللبناني الى القضاء، مع فرض الجيش اللبناني الأمن كون هذا الامر هو المدخل للحفاظ على تنوع الجبل وبعيداً عن خطابات الوفاق فان ما جرى الاحد الماضي شكل اكبر انتكاسة لعودة اللحمة الى الجبل والقوى الامنية لديها كل التقارير كيف غادرت عائلات كثيرة من المسيحيين قراها في الجبل، وتركوا تحضيرات الغداء و«القيلولة» وأقفلوا ابواب منازلهم وغادروا عبر طرقات فرعية ووعرة تجنباً لسلوك الطرقات الرئيسية والفلتان الحاصل، ولا شك ان ما قام به الجيش اللبناني امس قد يشكل مدخلاً لتصحيح ما حصل مع التأكيد بأن عائلات كثيرة لن تعود في ظل هذه التوترات، فكيف سيعود المصطافون العرب؟

■ اجتماع بري ـ الحريري ـ جنبلاط ■

كما جاء اللقاء الذي جمع رئيس الحكومة سعد الحريري مع رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط في عين التينة على عشاء اقامه الرئيس بري ليعزز مناخات عودة الهدوء الى البلاد، ورغم ان الموعد كان متفق عليه قبل احداث الشحار، لكن ما حصل جرى التطرق اليه بعمق مع التأكيد على دور القضاء وازالة الاحتقانات وهذا لمصلحة الحكومة وعملها في ظل الظروف الدقيقة في لبنان والمنطقة.

اوساط عين التينة اكدت بأن اللقاء لا يهدف الى حلف «ثلاثي» أو ما شابه بل الهدف منه اعادة العلاقة بين الحريري وجنبلاط الى مسارها الصحيح وهذا لمصلحة عمل الحكومة والبلاد، وذكرت مصادر المجتمعني ان ما اعترى العلاقة بين الحريري وجنبلاط في المرحلة الماضية قد تمّ تبديده في هذه الجلسة، علماً ان ترطيب الاجواء بين الحريري وجنبلاط قد بدأ منذ الجلسة التشريعية في المجلس النيابي وزيارة الوزيرين اكرم شهيب، ووائل ابو فاعور الى السراي الحكومي وكذلك اللقاء بين الحريري وجنبلاط على هامش التعازي بالشيخ علي زين الدين في دار الطائفة الدرزية.

رئيس التحرير
رضوان الذيب

– مديرة الاخبار الداخلية والمحلية والعامة نجوى مارون
– مسؤول الاخبار الدولية ميشال نصر
– مسؤول الاخبار الاقتصادية جوزف فرح
– مسؤول قسم الرياضة جلال بعينو
– مسؤول قسم الاخراج سمير فغالي
– رئيس القسم الفني وجيه علي
– المدير المالي عماد معلوف
ـ المدير المسؤول دوللي بشعلاني
ـ الموقع الالكتروني رجا المهتار – هشام زين الدين
– مسؤول العلاقات العامة مازن الرماح

بلغ عدد الزوار على موقع الديار الالكتروني (Internet) في ٢–٧–٢٠١٩
٤٢٢٣٥ زائر.

طبع من الديار في ٢٥ – ٢ – ٢٠١٩ ١١١٢٦
بيع من الديار في ٢٥ – ٢ – ٢٠١٩ ٦١٣٥
هاتف: ٢–١–٩٢٣٨٣٠/٠٥–٨١١٧٨٥/٠٣ – فاكس: ٩٢٣٧٧٣/٠٥
الاعلانات: ٩٢٣٧٧٠–٩٢٣٧٦٧–٩٢٣٧٦٨–٩٢٣٧٧٦/٠٥ – فاكس: ٩٢٣٧٧١/٠٥
info@addiyaronline.com